المعضلة الكردية فى العراق .. عوامل التأزم والمستقبل

د. سعد ناجى جواد

مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية، (LSE)، جامعة لندن

لا يختلف اثنان على أن المشكلة الكردية كانت، ولا تزال، أكبر مشكلة تواجه العراق وتهدد وجوده كدولة وككيان موحد. فقد حاولت كل الأنظمة العراقية إيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكنها فشلت فى هذه المهمة. وربما يكون إقرار هذه الحقيقة صعبا على الاستيعاب لدى بعض الباحثين الذين وجدوا أن العراق كان، ولا يزال، الدولة الوحيدة من بين الدول التى تضم أجزاء من كردستان الكبرى (تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا)، التى اعترفت، منذ بداية الحكم الوطنى فيها فى عام ١٩٢١، بالهوية والثقافة الكردية المتميزة. ولم يتم فى أية مرحلة من المراحل إنكار وجود هذا الشعب أو حرمانه من حقوقه السياسية، كمواطنين متساوين مع باقى أقرانهم من العراقيين، أو فى حقوقهم الثقافية، كالتحدث بلغتهم، وارتداء زيهم الوطنى، والاستماع إلى موسيقاهم.

على المستويين السياسى والاجتماعى، شاركت الغالبية العظمى من أبناء الشعبين العربى والكردى فى كل النشاطات السياسية كشعب عراقى واحد، فالأكراد كانوا دائما أعضاء، بل فى بعض الأحيان قياديين، فى الأحزاب الوطنية العراقية الجماهيرية، والمنظمات المهنية، وكل مؤسسات الدولة، وكذلك فى أحزاب السلطة، ومسئولين كبارا فى الحكومات التى حكمت العراق، سواء فى ظل النظامين الملكى أو الجمهورى. فعلى الرغم من أنه كانت هناك سياسات وحكومات تتشدد مع نشاطاتهم السياسية المعارضة للسلطة المركزية، فإنه لم يحدث أن صدرت أية قوانين أو دساتير تنكر وجودهم أو حقوقهم. ثم أنه بعد عام ١٩٥٨ ثبّت جميع الدساتير العراقية حقيقة كونهم شركاء مع العرب والأقليات الأخرى فى الوطن العراقى، حتى وإن لم تحترم هذه الدساتير. فقد ثبت الأكراد رغبتهم فى أن يكونوا جزءا من دولة العراق منذ بداية الحكم الوطنى، على الرغم من محاولات بريطانيا، الدولة التى استعمرت العراق، تحريضهم على عكس ذلك(١).

منذ أن انطلقت الحركة الكردية المسلحة فى عام ١٩٦١، التى كانت بداياتها احتجاجا من بعض رؤساء العشائر الإقطاعيين على وصول تطبيق قانون الإصلاح الزراعى إلى مناطقهم، جرى التعامل معها بصورة خاطئة، وضيّع نظام المرحوم عبد الكريم قاسم، الذى أجاز الحزب الديمقراطى الكردستانى لأول مرة فى العراق، ومعه النقابات والصحف الكردية، وأعاد المبعدين، وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزانى، فرصة ذهبية لعزل العناصر العشائرية الإقطاعية الكردية. فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطى الكردستانى أصدر بيانا شجب فيه التحركات العشائرية، وأعلن وقوفه إلى جانب النظام الجمهورى، فإن الفريق قاسم عدّ الحزب متواطئا ومشاركا فى الأحداث المسلحة، فاتخذ قرارا بحل الحزب، وأصدر قرارا باعتقال سكرتيره العام، وتعامل معه بنفس الصيغة التى تعامل بها مع من حمل السلاح. الأمر الذى أدى إلى أن ينظم الحزب للحركة العشائرية، ويتبناها، ويضفى عليها السمة القومية، مما أدى إلى اتساع الأعمال المسلحة واتخاذها مسارات سياسية، وقومية، وثقافية، وعسكرية واسعة، كما فتح الباب لارتباطات خارجية متزايدة.

ومنذ ذلك الحين، لم تنجح كل الحلول التى طرحت للتعاطى مع المشكلة الكردية، والتى انقسمت إلى نوعين، الأول تمثل فى الحل العسكرى، ولم ينتج عن هذه الطريقة سوى الدم، وتعميق الهوة بين الشعبين العربى والكردى فى العراق. والنوع الثانى تمثل فى الحلول السلمية التى كانت تطرح بين الآونة والأخرى، وفشلت أيضا فى إيجاد حل دائم للمشكلة لعدة أسباب، لعل أهمها: فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين، الحكومى وقيادات الأحزاب الكردية، والتعامل بمنطق الضعف والقوة مع المشكلة، فكل طرف يبدى مرونة كبيرة إذا ما شعر بأنه ضعيف أو بحاجة إلى وقت لكى يقوى من مركزه، ويتصلب ويصعد من مطالبه إذا شعر بأنه الطرف الأقوى، وهكذا. كما أن السلطة المركزية، منذ بداية الحكم الوطنى فى عشرينيات القرن الماضى، لم توطن نفسها على القبول بسلطة لامركزية فى كردستان العراق، فى حين أن الأحزاب الكردية، وخاصة الرئيسية، الحزب الديمقراطى الكردستانى بقيادة الملا مصطفى البرزانى، (وخلفه ولده مسعود)، وتبعه فى نفس النهج بعد ذلك حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة جلال الطالبانى، (وخلفه زوجته وابنه هافال)، وحزب كوران (التغيير) فيما بعد، لم تكن على استعداد للقبول بأية سلطة فى كردستان العراق غير سلطتهم المطلقة. يضاف إلى ذلك العامل الخارجى المؤثر، خاصة على الأحزاب الكردية، التى

كانت ولا تزال تعتقد أن الاعتماد على الخارج يمكن أن يحقق لها ما تريد.

بالتالى يمكن القول، إنه على الرغم من التجارب الفاشلة لحل تلك الأزمة التى نتج عنها تخلى الأطراف الخارجية جميعا عن الحركات الكردية والغدر بها، (كما فعلت بريطانيا، ثم الاتحاد السوفيتى، وإيران، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل)، فإن القيادة الكردية مستعدة لأن تعطى كل أنواع التنازلات للأطراف الخارجية، ولا تعطى أى تنازل للعراق. فى حين أن الحكومات المركزية فشلت فى الغالب فى التحدث إلى الشعب الكردى مباشرة، وكسبه إلى جانب الدولة. والأمثلة على ما سبقت الإشارة إليه كثيرة جدا(٢).

وقبل إجابة الدراسة عن سؤالها المركزى، وهو: ما هى الأسباب التى أدت إلى إفشال تطبيق حل سلمى دائم للمعضلة الكردية العراقية، وحدود دور الأطراف الداخلية والقوى الخارجية فى تأزم تلك القضية؟ نشير إلى أن بيان مارس ١٩٧٠، الذى أقر، ولأول مرة فى العراق، بل وفى الوطن العربى، مبدأ الحكم الذاتى، يعد أهم وأكبر نقلة تاريخية فى التعامل مع القضية الكردية فى العراق.

أولا- مبدأ الحكم الذاتى وتأثيره فى مسار الأزمة:

سواء اختلفنا أو اتفقنا مع سياسة حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق، فإن لهذا الحزب يعود الفضل الأول فى طرح وإقرار هذا البيان ومعه مبدأ الحكم الذاتى. نعم كانت هناك أحزاب خارج السلطة، مثل الحزب الشيوعى العراقى، تحدثت عن هذا المبدأ، ولكن أن يطرح حزب فى السلطة هذا المبدأ فهذا غير مسبوق، بل يمثل جرأة كبيرة، حيث كان هذا المبدأ مرفوضا، لأنه كان يشبَّه بأنه (محاولة لتبرير الانفصال، أو زرع كيان معادٍ مشابه للكيان الصهيونى فى داخل العراق). فعلى الرغم من أن الجناح المثقف فى الحركة الكردية فى العراق كان قد طرح شعار (الاتحاد الاختيارى بين الشعبين العربى والكردى فى العراق)، منذ بداية خمسينيات القرن الماضى، ثم تبع ذلك طرح شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان)، منذ عام ١٩٦٢، كهدف رئيسى للحركة الكردية المسلحة، فإن كل الدلائل تشير إلى أن القيادة الكردية، بطرفيها المثقف والعشائرى، لم يفعلا ما يثبت سعيهما لتحقيق هذه الأهداف. فالأحزاب الكردية لم يسجل لها تعاونها مع الحركة الوطنية فى العراق، أحزابا وشخصيات، من أجل هدف تحقيق الديمقراطية فى العراق.

هناك شواهد تاريخية كثيرة تشير إلى استعداد القيادات الكردية المختلفة للاتفاق والتعاون مع الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية والقمعية فى العراق بمجرد أن توافق هذه الأنظمة على الاستجابة للمطالب التى تعزز من هيمنة هذه القيادات فى المنطقة الكردية أو فى العراق. وكم من مرة تخلت القيادات الكردية عن الحركة الوطنية العراقية فى سبيل الحصول على منافع آنية. علما بأن الغالبية العظمى من الكوادر الكردية، وخاصة المثقفة والمتعلمة منها، والتى كانت تناضل ضمن الأحزاب الوطنية ذات الشعبية العراقية، بدأت بالانسحاب المتدرج من هذه الأحزاب الشاملة والذهاب إلى الأحزاب القومية الكردية الضيقة.

أما بالنسبة لهدف الحكم الذاتى، فإن هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن الأحزاب الكردية، وخاصة الحزب الديمقراطى الكردستانى، لم تكن لديها فكرة واضحة عن هذا الهدف، وأنها كانت تستخدمه لإحراج الحكومات المتعاقبة. ولعل ما حدث فى عام ١٩٦٩، عندما كانت قيادة البعث تحاول التوصل إلى اتفاق سلمى مع قيادة الملا مصطفى، يثبت ما أشرنا إليه سلفا. فبعد مؤشرات إيجابية صدرت من قيادة حزب البعث منذ وصوله إلى السلطة للمرة الثانية فى يوليو ١٩٦٨، وصل وفد من القيادة الكردية للتفاوض مع القيادة العراقية، والتقى الراحل صدام حسين، الذى كان نائبا للرئيس آنذاك، طلب الأخير من الوفد الكردى أن يطرح مطالبه، التى تمثلت فى إطلاق سراح الموقوفين، وتعويض المتضررين، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم، بالإضافة إلى ضرورة تخلى الحكومة عن التعاون مع الأجنحة الكردية المناهضة لقيادة الملا مصطفى، وإخراج ممثليهم من الوزارة، واستبدالهم بمن يرشحهم الملا مصطفى فقط، إلى غير ذلك من المطالب الآنية. وكان رد صدام حسين أن هذه الأمور لا تمثل حلا دائما أو بعيد المدى للمشكلة، وأن ما تفكر فيه القيادة العراقية، هو حل مبنى على أساس الحكم الذاتى، فقولوا لنا تصوركم بذلك(٣). وارتبك الوفد الكردى وطلب العودة إلى كردستان العراق للتشاور مع القيادة هناك. ثم قيل إن الملا مصطفى أرسل موفدا عالى المستوى إلى شاه إيران لاستشارته، أو لأخذ موافقته، وهناك من قال إن الملا مصطفى ذهب بنفسه، وكان رد الشاه أن البعثيين يكذبون وما على القيادة الكردية سوى مجاراتهم لتكتشف كذبهم(٤).

لقد سارت قيادة البعث فى مسالة الاعتراف بالحكم الذاتى كأساس للحل، ولم تتراجع عنه. ولما جاء موعد إقرار قانون الحكم الذاتى (١٩٧٤) رفضته القيادة الكردية، وقدمت بدلا منه مشروعا رفضته القيادة العراقية بدورها، وطلبت من المفاوضين الأكراد أن يناقشوا ويعدلوا المشروع الحكومى. وبعد أن رفضت القيادة العراقية فكرة تأجيل موعد تطبيق القانون، وأعلنته فى الموعد الذى حدد فى بيان مارس (بعد أربع سنوات من إقرار البيان وإعلانه، أى فى مارس ١٩٧٤)، بادرت القيادة الكردية برفضه وعدم التعامل معه، وسحبت كل ممثليها من الحكومة المركزية، وطلبت من كل الموظفين والشخصيات الكردية فى بغداد والمناطق الأخرى ترك وظائفهم ومدنهم والالتحاق بـ (الثورة الكردية)، حسب نص بيان الحزب الديمقراطى الكردستانى فى ذلك الوقت. ولم تقم السلطات العراقية باعتراض أى منهم أو منعهم من السفر. ثم بادر الحزب الكردستانى إلى تحريك مسلحيه من مقاتلى البيشمركة والسيطرة على مدن عديدة واستراتيجية فى كردستان العراق. كل الذى فعلته الحكومة هو إصدار إنذار للحزب الكردستانى بضرورة الابتعاد عن هذه التصرفات المرفوضة، وأمهلته لمدة أسبوعين للعودة إلى (الصف الوطنى)، حسب تعبير البيان الحكومى.

وفى بداية أبريل ١٩٧٤، تحركت القطاعات العسكرية العراقية التى تم تسليحها وإعدادها أعدادا جيدا، فقامت باجتياح المناطق التى كانت تحت سيطرة البيشمركة، وتمكنت خلال الأشهر المتبقية من ذلك العام من إعادة السيطرة على مناطق تركتها القوات العراقية منذ عام ١٩٦٢. وأمام هذه التراجعات الكبيرة، تدخلت القوات الشاهنشاهية الإيرانية بأسلحتها المتطورة فى القتال، (مع دعم لوجيستى وتسليحى من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية)(٥)، مانعة القوات العراقية من إكمال مهمتها فى دحر البيشمركة.

ولكى ينهى النظام البعثى هذه المشكلة بصورة سريعة لا تؤثر فى بقاء الحزب فى السلطة، كما حدث فى عام ١٩٦٣، قررت الحكومة أن تتفق مع شاه إيران لكى يوقف دعمه للحزب الديمقراطى الكردستانى. وبالفعل، اتفقت الحكومة العراقية مع نظيرتها الإيرانية وتم توقيع ما عرف باتفاق الجزائر فى ٥ مارس ١٩٧٥، الذى منح إيران نصف شط العرب، وهو ما كانت تبتغيه من دعمها للحركة الكردية. وهكذا وجدت الحكومة آنذاك أن تقديم التنازلات، والتضحية بنصف شط العرب، الممر المائى العراقى، هو أفضل، ويعطى نتائج أسرع من التنازل للأحزاب الكردية العراقية. وبعد أن تم توقيع هذا الاتفاق بين الدولتين، سحبت إيران الدعم للبرزانى وحزبه ومقاتليه، فانهارت الحركة الكردية المسلحة خلال ايام، وأرسل قادتها رسائل للحكومة العراقية طالبين الحوار والقبول بالقانون الذى طرحته الحكومة قبل عام، بل إن قسما منهم انشق على البرزانى والتحق بالحكومة العراقية، لينضموا إلى القيادات الأخرى التى سبق أن انشقت والتحقت بالجانب الحكومى فى مارس ١٩٧٤. فى حين لجأ البرزانى وعائلته ومقربوه مع عدد قليل من المقاتلين إلى إيران، التى نزعت أسلحتهم وقبلتهم كلاجئين لا يحق لهم العمل بالسياسة.

على الرغم من أن الحكومة العراقية لم تتراجع عن مبدأ وحل الحكم الذاتى، فإنها أضاعت فرصة تاريخية فى تثبيته وإرسائه على أسس دائمة، بعد الانهيار التام وقيام المقاتلين الأكراد بتسليم أسلحتهم للقوات العراقية. فبدلا من اتباع سياسة لا غالب ولا مغلوب، وعفا الله عما سلف، لجأت إلى أسلوب العقاب والترحيل والنفى إلى المحافظات الجنوبية. وهكذا ضاعت هذه الفرصة، كما يحتمل أن تضيع فرص أخرى مشابهة فى المستقبل.

مما سبق، يمكن القول إن الأطراف التى تصدت للتعامل مع المعضلة الكردية لم تكن فى الغالب جادة فى إيجاد حل سلمى دائم. فالحكومات المتعاقبة كانت تتحدث عن الحل السلمى، ولكن بمفهوم هيمنة السلطة المركزية. والأحزاب والقيادات الكردية كانت، ولا تزال، تتحدث عن رغبتها ونيتها للتوصل إلى حل سلمى ودائم يضمن لها هيمنة كاملة، ولا ينازعها عليها أحد، وخاصة السلطة المركزية.

ثانيا- الحرب العراقية - الإيرانية وإحياء التنظيمات الكردية المسلحة:

لقد مثلت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠)، ومن قبلها سقوط نظام الشاه (١٩٧٩)، فرصة ذهبية للقيادات الكردية اللاجئة فى إيران، لكى تستعيد نشاطها مستفيدة من الدعم العسكرى، والمادى، والسياسى الذى قدمته الحكومة الإيرانية الجديدة لكل من السيد مسعود البرزانى الذى خلف والده الملا مصطفى فى قيادة الحزب الديمقراطى الكردستانى، والسيد جلال الطالبانى، رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى الذى أسسه فى عام ١٩٧٥، وهكذا سخرت القيادتان خدمات مقاتليها (الذين بدأت أعدادهم فى التصاعد بعد أن كانت قد تراجعت كثيرا ووصلت إلى المئات بعد انهيار١٩٧٥)، للعمل إلى جانب القوات الإيرانية التى كانت تقاتل ضد الجيش العراقى، وأسهموا فى الهجمات التى كانت القوات الإيرانية تشنها على مناطق كردستان العراق. بقدر ما آلمت هذه الأفعال العراقيين بصورة عامة. إلا أن الحكومة لم تغلق الباب أمام التوصل إلى اتفاقات وتفاهمات مع الفصائل الكردية، وخاصة مع جناح جلال الطالبانى، الذى حضر إلى بغداد عام ١٩٨٢، وأجرى مفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية. ووصل به الأمر إلى أن ينشر مقالا صحفيا فى إحدى الدوريات اللبنانية يؤكد فيه أن المباحثات تسير نحو تفاهم بين الطرفين، مؤكدا حسب قوله (إن صدام حسين هو الحكم، وليس الخصم). ولكن عندما شعر الطالبانى فيما بعد أن القوات العراقية ستهزم فى هذه الحرب، انقلب على هذا النهج، وترك التفاوض، وانحاز إلى إيران بالكامل مرة أخرى. (وربما شعر الطالبانى براحة لفعله هذا آنذاك، إذ ربما عدَّ تصرفه هذا ردا على تصرف مشابه للقيادة العراقية البعثية معه، عندما تخلت عنه رغم كل اندفاعه للتعاون معها بعد وصولها للسلطة عام ١٩٦٨، لمصلحة توقيع اتفاق مارس ١٩٧٠ مع الملا مصطفى).

هنا، يجب التذكير بأن تلك الفترة شهدت أحداثا أعطت انطباعا عن ضعف نظام الحكم فى العراق. فالجيش العراقى منى بنكسات عسكرية ملحوظة، وصاحب ذلك هجمات كبيرة وكثيفة ومحاولات متكررة من القوات الإيرانية لاجتياح الأراضى العراقية، كما نجح الطالبانى والبرزانى فى توسيع قاعدة نشاطهما، ليس فقط عن طريق تكثيف هجمات مقاتليهما على الجيش العراقى والقوات الموالية له، وإنما أيضا عن طريق تشكيل جبهات سياسية مع الأحزاب المعارضة للنظام العراقى آنذاك، مثل الحزب الشيوعى وحزب البعث - جناح سوريا، وبعض القيادات القومية والإسلامية. ومن باب الإنصاف يجب القول إن قليلا من قيادات شيوعية وقومية رفضت ذلك، وانشقت أو تخلت عن أحزابها التى ارتضت بهذا النهج.

المهم أن الحرب انتهت بنصر عراقى مبين فى عام ١٩٨٨، مما أجبر القيادة الإيرانية آنذاك إلى تجرع كأس السم والقبول بوقف إطلاق النار، حسب تعبير السيد الخمينى. وبدلا من استثمار هذا النصر لفتح صفحة جديدة مع المعارضة العراقية، وخاصة

الكردية، غير أن القيادة العراقية للأسف، لم تتخذ هذه الخطوة الشجاعة والمطلوبة، وأبقت هذه الفصائل المعارضة والمسلحة خارج العراق، خاصة فى إيران، وعلى الحدود العراقية – الإيرانية، متحينة ومنتظرة فرصا مستقبلية أخرى لاستثمارها. وهذه الحالة تمثل مشكلة أزلية فى السياسة العراقية تتمثل فى ترك أطراف عراقية معارضة فى الخارج، وجاهزة للاستثمار من الأطراف المعادية للعراق.

ثالثا- تجربة الحكم الكردية منذ عام ١٩٩١:

بعد اتخاذ القرار الخاطئ، أو الكارثى، باجتياح الكويت، فى أغسطس ١٩٩٠، والإصرار على عدم الانسحاب منها، رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها دول، ومنظمات، وشخصيات دولية تقاطرت على العراق لتجنيب البلاد حربا مدمرة، كانت الولايات المتحدة، (بتحريض كبير من إسرائيل)، تخطط لها، والتى نجحت فى تشكيل تحالف دولى والحصول على تفويض من الأمم المتحدة، لاستخدام القوة لإخراج القوات العراقية من الكويت. ولا يخفى على أحد أن الهدف الرئيسى لهذه الحملة كان لتدمير القوة العسكرية الكبيرة التى تمتع بها العراق بعد الحرب مع إيران. ومع الأسف، فإن كل هذه النداءات ذهبت سدى، ووقع المحذور، وشنت الحرب على العراق عام (١٩٩١)، ودمرت أغلب قواته العسكرية وبنيته التحتية.

لقد كانت هذه الهزيمة فرصة مواتية لإيران أن تدخل قواتها والميليشيات العراقية التى كانت تؤويها إلى المدن العراقية من الشمال إلى الجنوب. ولم يتأخر حزبا البرزانى والطالبانى فى استثمار هذه الفرصة الذهبية، واقتحما القرى والأحياء، بل وبعض المدن الكردية الكبيرة، مثل السليمانية، وبعض أطراف أربيل المحاذية للحدود مع إيران، لاعتقادهم بأن النظام البعثى ولىّ وانتهى. إلا أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا. فلقد استطاع النظام، بما تبقى لديه من قوة عسكرية أن يعيد سيطرته على كل المدن العراقية، بما فيها الكردية. وانتقل مسلحو الحزبين الكرديين الرئيسيين مرة أخرى إلى حرب عصابات ضد القوات العسكرية العراقية.

ففى تلك الفترة، وبالتحديد فى ٨ أبريل من العام نفسه، أصدر الاتحاد الأوروبى قرارا (بفرض منطقة حظر جوى فى شمال العراق لحماية الأكراد). وفى العاشر من الشهر نفسه، أصدرت الولايات المتحدة قرارا بمنع العمليات العسكرية فى منطقة الحظر الجوى. ويبدو أن الرئيس صدام حسين قد استنتج آنذاك أن هذه القرارات كانت ستستخدم كذريعة لتدمير ما تبقى من القدرات العسكرية العراقية، لذا اتخذ قرارا بسحب القوات العسكرية العراقية، وكذلك الإدارات المدنية الحكومية، من المحافظات الكردية الثلاث، السليمانية، وأربيل، ودهوك، وتركها للحزبين الكرديين المتنافسين، الحزب الديمقراطى الكردستانى، والاتحاد الوطنى الكردستانى. وبما أن نفوذ الحزب الأول كان أكبر فى أربيل ودهوك، ونفوذ الثانى أكبر فى السليمانية، فلقد استقرت تنظيمات الحزبين فى مناطق نفوذهما.

فعلى الرغم من انسحاب الإدارة الحكومية، فإن السلطة المركزية، فتحت فى صيف ١٩٩١ باب الحوار مع الحزبين الكرديين بناء على مبادرات ووساطة من شخصيات كردية عراقية. وكنتيجة لهذه الوساطة تناوب كل من مسعود البرزانى، وجلال الطالبانى على زيارة بغداد، والتحاور مع الحكومة العراقية من أجل إقرار خطة (حكم ذاتى حقيقى وموسع) على حد تعبير القيادات الكردية، مستغلين ضعف بغداد بعد ما جرى للقوات العسكرية العراقية بعد حرب الكويت. ويبدو أن المفاوضات سارت بطريقة جيدة، حيث تسربت فى أغسطس ١٩٩١ أخبار تفيد أن الطرفين كانا على وشك توقيع اتفاق نهائى لتعديل صيغة وطبيعة الحكم الذاتى لمنطقة كردستان. وكان آخر وفد زار بغداد فى ذلك الشهر برئاسة البرزانى، والذى نقل عنه أنه قال، بعد أن أطلع على الصيغة النهائية للاتفاق الجديد، أنه "ممتاز ويمثل طموحات الحزبين"(٦). إلا أن البرزانى أضاف أنه "أدبيا يجب أن ينقل للطالبانى هذا الاتفاق كى يحضر كلاهما لتوقيعه"، ثم غادر ولم يعد. وبدل من أن يحضر رئيسا الحزبين الكرديين إلى بغداد، ذهبا إلى تركيا، ومن ثم تم استدعاؤهما إلى واشنطن وأبلغا برفض الولايات المتحدة لتوقيعهما لأى اتفاق مع بغداد، لأنه سيمثل (طوق نجاة للنظام الذى تريد الولايات المتحدة إسقاطه عن طريق الحصار، وعزله دوليا وإقليميا وداخليا)، على حد تعبير (المعارضة) فى الخارج آنذاك.

من ناحيتهما، حاول قياديا الحزبين الكرديين تبرير ما حصل بالقول إن هناك نقطتين أساسيتين لم يتم التوصل إلى حل مرض بشأنهما، الأولى مشكلة ضم كركوك لمنطقة الحكم الذاتى، والأخرى أن يكون الحل مبنيا على أساس الفيدرالية، وليس الحكم الذاتى، وأن الحكومة رفضت الطلبين. إلا أن المصادر الحكومية نفت أن يكون هذان السببان وراء فشل توقيع الاتفاق، وأن السبب الحقيقى هو الدور الخارجى، وخاصة الأوامر التى صدرت من الإدارة الأمريكية. علماً بأن الولايات المتحدة لم تفعل أى شىء لوقف سلسلة الاقتتال الداخلى التى كانت تحدث بين الحزبين منذ عام ١٩٩٢.

ففى عام ١٩٩٦، نجح مقاتلو الاتحاد الوطنى الكردستانى، المدعوم من إيران، فى اجتياح مناطق الحزب الديمقراطى الكردستانى، وخاصة مدينة أربيل، بعد قتال دام لفترة راح ضحيته آلاف الأبرياء من المدنيين، ومن مسلحى الجانبين. نتيجة للانهيارات المتتالية لمقاتليه، اضطر البرزانى للاستنجاد بالسلطة المركزية، وبالرئيس صدام حسين شخصيا، كى ينقذه من مصير مأساوى كان سيحل به شخصيا وبحزبه. وبالفعل دخلت القوات العراقية إلى دهوك وأربيل فى أغسطس ١٩٩٦، وطردت مقاتلى الاتحاد الوطنى منها ولاحقتهم حتى أخرجتهم من معقلهم الرئيسى فى السليمانية، بل ومن كل الأراضى العراقية، وانسحبت القوات العراقية مرة أخرى من كردستان العراق بعد أن سلمت جميع المحافظات الكردية إلى حزب البرزانى.

وبعد فترة من الاقتتال بين الطرفين، استطاع مقاتلو الطالبانى من العودة والسيطرة على السليمانية ليعاد الوضع إلى ما كان

عليه قبل الاقتتال، وهو تمركز الاتحاد الوطنى فى السليمانية والحزب الديمقراطى الكردستانى فى أربيل ودهوك. وهكذا، أثبت الحزبان مرة أخرى عمق الخلافات فيما بينهما وصعوبة توصلهما لحل يضمن وحدة العمل المشترك فيما بينهما، كما كانا يدعيان. الأمر الذى يطرح سؤالا، مفاده: إذا كان الحزبان غير قادرين على توحيد صفوفهما، فى ظل الظروف العصيبة التى تعيشها المنطقة الكردية فى العراق، فلماذا كانت الخلافات بينهما لا تظهر فى اجتماعات المعارضة فى الخارج، أو فى أثناء اجتماعهما مع مسئولى التحالف، فى الوقت الذى لم يكن هناك أى تنسيق بينهما فى كردستان العراق؟ هذا السؤال الذى سيثار مرة أخرى وبصورة أقوى بعد الاحتلال، وفى ظل الحل الفيدرالى.

كما أنه فى الوقت الذى ترك فيه الحزبان الكرديان المفاوضات مع الحكومة العراقية، فإن قيادتيهما، وأفرادا أكرادا آخرين يعيشون فى الخارج، انضموا إلى ما عرف (بالمعارضة) فى الخارج. ويبدو أن أطراف المعارضة، بسبب ضعف مواقعهم وحاجتهم إلى المنطقة الآمنة فى كردستان العراق، وبضغوط أمريكية وإسرائيلية، قدموا تنازلات بل ووعودا كبيرة للأحزاب الكردية هم غير قادرين على الإيفاء بها. إلا أن القيادات الكردية ثبتتها فى محاضر اجتماعات المعارضة كى تثيرها فيما بعد الاحتلال. أما بالنسبة للعلاقات بين السلطة المركزية وقيادة الحزبين الكرديين فى تلك الفترة، فظل الحزبان يهادنان السلطة، ويبعثان مؤشرات إيجابية، وخاصة جناح البرزانى، فى الوقت نفسه الذى كان فيه تنسيقهما على مستوى عال ومتطور مع التحالف الذى شكّل للإطاحة بالنظام العراقى، وبإيران.

عندما أقرت صيغة النفط مقابل الغذاء من قبل الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٩٥، والذى لم يقبل بها العراق، فإنه فى مايو ١٩٩٦، خصص للمحافظات الكردية نسبة ١١٪ من موارد صادرات النفط العراقية تدفع للحزبين الكرديين مباشرة. وبسبب هذا الاستقلال المادى، والحماية الأمريكية، والأزمة المالية التى كان العراق يعانيها بسبب الحصار الاقتصادى واللاإنسانى الذى فرض على البلاد، ضعفت العلاقات أكثر بين السلطة المركزية والأحزاب الكردية. لكن لم يمنع هذا عوائل من الأحزاب الحاكمة من الطرفين، العربى والكردى، من التعاون تجاريا للاستفادة من قرار النفط مقابل الغذاء، وحققت أرباحا مادية كبيرة. ولم تمنع الاختلافات السياسية بين الطرفين، والتشكى الدائم منها هؤلاء الأفراد من التعاون وتبادل الزيارات من أجل الربح المادى.

لقد كانت هذه العلاقات، والمشاورات المستمرة بين النظام والأحزاب الكردية، خاصة مع جناح مسعود البرزانى، هى التى ولّدت شعورا لدى بعض القيادات العسكرية للتحالف بعد احتلال العراق، واختفاء الرئيس صدام حسين، حيث وفر له البرزانى ملجأ أمنا فى كردستان العراق، (كما أخبرنى شخصيا أحد القياديين العراقيين المتعاونين مع الاحتلال). كما أن آخر رئيس لجهاز مخابرات صدام حسين ذكر أنه أوفد من قبل الرئيس العراقى السابق للقاء السيد مسعود البرزانىَ قبل احتلال بغداد للتنسيق معه حول بعض القضايا. كما سُجل على البرزانى تصريحات عديدة قبل الاحتلال يشجب فيها التخطيط للاعتداء على العراق، فى الوقت نفسه الذى كان فيه التنسيق بينه وبين قوات التحالف فى أعلى مستوياته.

رابعا- الاحتلال والفيدرالية والدستور الدائم:

ادعت كل الأطراف التى احتلت العراق، وبدون أى تفويض من الأمم المتحدة، ومعها التنظيمات والأشخاص الذين أتوا معها أو خلف دباباتها، أن احتلالهم البشع والدموى، المصحوب بتدمير شامل لأهم مفاصل البنية التحتية، يمثل بداية جديدة لعراق (ديمقراطى ومرفه)، يكون (نموذجا تحسده كل دول المنطقة، بل والعالم). لكن ما حدث كان عكس ذلك، حيث إن قياديين من الأحزاب التى نصبها الاحتلال اعترفوا بأخطائهم، وخطأ تغيير النظام السابق بهذه الصورة. ثم إن بعضهم، بعد أن كانوا يسمون ما حدث تحريرا، أصبحوا ينعتونه بالاحتلال.

منذ أن أوقف الحزبان الكرديان الرئيسان اتصالاتهما مع السلطة المركزية فى العراق فى عام ١٩٩١، أصبحا جزءا فاعلا فيما كان يطلق عليها (المعارضة فى الخارج)، والتى لم تكن فى حقيقتها إلا حركة تدار وتمول من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية، والألمانية، والإسرائيلية، والإيرانية، باستثناء قلة نادرة من بعض الأشخاص، غير الفاعلين، الذين كان تحركهم رغبة وطنية فى أحداث تغيير ديمقراطى فى العراق، أو تجنيب البلد حرب مدمرة كانت تلوح فى الأفق.

وعلى الرغم من أن الحزبين كانا يتقاتلان ويتنافسان بشراسة على أرض كردستان العراق، فإنهما كانا يلتقيان ويتعاونان تحت المظلة الأمريكية – الغربية – الإسرائيلية الإيرانية. كما أن أراضى كردستان العراق أصبحت فى حقيقة الأمر قاعدة متقدمة لدول التحالف، ونقطة الانطلاق لقوات التحالف لاحتلال العراق من الشمال، فى الوقت الذى كانت فيه الكويت نقطة انطلاق قوات التحالف لاحتلال العراق من الجنوب والتوجه إلى بغداد. وما أن أعلن عن تفعيل خطة احتلال العراق، فى بداية ٢٠٠٣، حتى سارع الحزبان الرئيسان فى إعلان تأييدهما لها، مع وعود بتقديم الدعم اللوجيستى اللازم لإنجاح الخطة.

وبمجرد أن تم احتلال العراق، وبغداد تحديدا، تدفقت مجاميع كردية هائلة تحاول استثمار حالة الفوضى السائدة، فى حين أن قيادات الحزبين وجهت مرافقيهما للاستيلاء على دور المسئولين السابقين وجعلها مراكز لأحزابهم، بالإضافة إلى السيطرة على مبانى عامة، مثل الدوائر الحكومية، والمدارس والمعاهد والكليات. وفى الحقيقة، فإن هذا النهج قد اتبع أيضا من قبل القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى والميليشيات المسلحة التى قدمت من إيران والأحزاب والأشخاص الذين كانوا يعملون ضمن المعارضة فى الخارج، وقدموا مع الدبابات الأمريكية. وقد بدا واضحا أن القوة الكبرى فى الشارع العراقى بعد الاحتلال وتدمير الدولة، وحل الجيش وجميع صنوف القوات المسلحة والشرطة، كانت تتمثل فى الحزبين الكرديين ومقاتليهما

وميليشياتهما المسلحة، وكذلك الميليشيات التى قدمت من إيران مع الأحزاب الدينية التى كانت موجودة هناك.

وقد بدا واضحا – منذ البداية – من تصرفات القيادتين الكرديتين أنهما كانتا تهدفان ليس إلى بناء عراق قوى موحد، بل إلى إضعاف العراق أكبر قدر ممكن، لكى لا يقف فى وجه طموحاتهما المتمثلة فى خلق كيان كردى لا صلة له بالعراق، ثم المطالبة والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضى المجاورة للمحافظات الكردية الثلاث، بدعوى وجود أغلبية كردية فيها، والتى تقف على رأسها محافظة كركوك الغنية بالنفط، ثم القفز فى مرحلة لاحقة إلى المطالبة بالاستقلال. وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تشتركان مع الأحزاب الكردية فى هذه الأهداف، وأن الفكرة الإسرائيلية – الأمريكية كانت مبنية على أساس تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، كردية فى الشمال، وسُنية فى الوسط والغرب، وشيعية فى الجنوب، فإن الأطراف الثلاثة، الولايات المتحدة وإسرائيل والحزبين الكرديين، بدأوا بالتخطيط للوصول إلى هذه النتيجة، من خلال دعم الطرف الكردى وإظهاره كأقوى الأطراف الثلاثة. وبالفعل قام الحاكم المدنى بول بريمر بنقل مبالغ هائلة من الأموال التى استولت عليها القوات الغازية من الأموال العراقية إلى الحزبين الكرديين، كما أن قراره بحل القوات المسلحة العراقية لم يشمل قوات البيشمركة الكردية وصنوفها. علماً بان بول بريمر ذكر فى مذكراته أن قيادات المعارضة، وخاصة البرزانى وأحمد الجلبى، ألحت عليه فى الإسراع بحل القوات المسلحة العراقية(٧). كما أنه فى الوقت الذى تعامل فيه بريمر، وبشكل مقصود، مع العرب العراقيين على أساس طائفى، وقسمهم إلى شيعة، وسنة، ومسيحيين، وليس كعرب، فإنه عدَّ الأكراد كتلة واحدة موحدة، على الرغم من وجود الاختلافات الطائفية والدينية نفسها فيما بينهم. وتمثلت أهم مجالات الدعم الأخرى التى قدمتها الولايات المتحدة للحزبين الكرديين فى:

١- تشكيل مجلس حكم مبنى على أسس طائفية ومحاصصة إثنية وعرقية، تمتع فيه الحزبان الكرديان بالنفوذ الأكبر. علماً بأن أغلب أعضاء مجلس الحكم كانت تحميهم فرق حماية من البيشمركة الكردية.

٢- قام بريمر بإصدار (قانون إدارة الدولة المؤقت)، والذى عُدَّ دستورا للبلاد إلى حين وضع دستور دائم. ففى هذا القانون وضعت مواد تتعلق بالمناطق التى كانت تطالب بها الأحزاب الكردية كجزء من منطقة كردستان العراق، وأطلق عليها اسم (المناطق المتنازع عليها). وكانت تشمل محافظة كركوك، والأجزاء الشمالية من ثلاث محافظات أخرى محاذية للمحافظات الكردية، وهى نينوى (الموصل)، وصلاح الدين (تكريت)، وديالى. ثم تم تثبيت فقرة تقول إن هذه المواد لا يمكن المساس بها حتى عندما يوضع دستور دائم للعراق، وهذا ما تم بالفعل.

٣- عند وضع الدستور الدائم، والذى كانت معظم بنوده متماثلة مع البنود الرئيسية التى وردت فى قانون إدارة الدولة المؤقت. استعان الحزب الديمقراطى الكردستانى بمجموعة من الخبراء الدوليين الذين وضعوا جملة من (الألغام) التى تمنح إقليم كردستان العراق صلاحيات أوسع من صلاحيات السلطة المركزية. فمثلا نص الدستور على:

أ- أى قرار يصدر من السلطة المركزية يتعارض مع دستور الإقليم تكون الغلبة لدستور الإقليم. ب- كل آبار النفط والاستثمارات الجديدة فى الإقليم تعد من صلاحية وحصة الإقليم فقط. ج- الدولة العراقية هى اتحادية وليست موحدة. د- تعد الدولة العراقية ملزمة بإجراء استفتاءات سكانية فى المناطق المتنازع عليها للتعرف على رغبات سكانها، علماً بأن الحزبين الكرديين عبثوا بصورة واضحة بالتركيبة السكانية لهذه المناطق، وخاصة كركوك، ونقلوا إليها أعدادا كبيرة من الأكراد السوريين والأتراك الذين كانوا يعيشون فى أوروبا، بعد أن زودتهم سفارات يديرها سفراء أكراد بجوازات سفر عراقية(٨).

٤- قامت الحكومة التى ترأسها أياد علاوى فى عام ٢٠٠٤ بزيادة حصة إقليم كردستان العراق من واردات النفط من ١١٪، كما أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٥، إلى ١٧٪، مع إلزام الدولة بتحمل رواتب البيشمركة. وفى عام ٢٠١٠، ولكى يحظى رئيس الوزراء السابق، نورى المالكى، بتأييد الأحزاب الكردية لفترة حكم ثانية، قدم للإقليم تنازلات مادية وسياسية أخرى. وإذا ما احتسبت موارد الإقليم حسب ما يدخله من جبايات، ورفض الإقليم تحويلها إلى الخزينة المركزية، وما يتم تصديره من كميات من النفط من حقول الإقليم، سواء بصورة رسمية، أو عن طريق التهريب، والتى تذهب أغلب وارداته للعوائل الحاكمة، وما تتسلمه حكومة الإقليم من الميزانية العامة، تصبح حصة الإقليم أكثر من ٢٥٪ من ميزانية العراق السنوية(٩).

ومع كل هذه الامتيازات، وغيرها كثير، ظلت الخلافات تتصاعد بين السلطة المركزية وسلطات الإقليم الذى سيطر على حكومته الحزب الديمقراطى الكردستانى. وكانت التهديدات بالانفصال دائما حاضرة من جانب القيادات الكردية من الحزبين. حتى وصل الأمر برئيس الإقليم وأولاده، الذين يديرون المفاصل الأمنية فى أربيل ودهوك، إلى التصريح فى أكثر من مناسبة، وبصورة علنية وواضحة، أن العراق (دولة مصطنعة)، وأن (لا وجود لدولة اسمها العراق إلا فى أذهان بعض الساسة)(١٠)، بالإضافة إلى غير ذلك من التصريحات التى تؤكد ما سبقت الإشارة إليه، بأن القيادات الكردية فى غالبيتها العظمى لا تؤمن بشىء اسمه العراق، فضلا عن التفكير ببنائه ككيان ثابت، فيدرالى كما طالبوا وحصلوا عليه، أو أن يكون مؤثرا إقليميا ودوليا.

ففى يونيو ٢٠١٤، تمكن تنظيم الدولة (داعش) من السيطرة على ثانى أكبر محافظات العراق، نينوى (الموصل). ولم تصمد قوات الجيش العراقى الجديد، الذى شكله بريمر من ميليشيات الأحزاب الموالية للاحتلال، أمام مقاومة هذا الهجوم، وهربت أمامه بصورة مذلة، الأمر الذى شجع داعش على التقدم أكثر

واحتلال محافظتى الأنبار (الرمادى) ومحافظة صلاح الدين (تكريت)، حتى وصل إلى مشارف بغداد. وهذا ما دفع المرجعية الدينية فى مدينة النجف إلى الإفتاء بالجهاد (الكفائى)، الذى تم بموجبه تشكيل ما عرف فيما بعد بالحشد الشعبى. ولتأكيد ما سبق، يمكن التطرق إلى أمرين، هما:

الأمر الأول، تصريح رئيس الوزراء العراقى آنذاك، نورى المالكى الذى قال أن تنظيم داعش تمتع بدعم من حكومة إقليم كردستان برئاسة البرزانى ومن أبنائه لتسهيل احتلال الموصل(١١). الأمر الآخر، هو إقدام قوات بيشمركة الإقليم وبأمر من البرزانى على دخول كركوك والسيطرة عليها وإعلانها جزءا لا يتجزأ من إقليم كردستان، بدلا من الدفاع عن الموصل ومنع داعش من احتلالها. علماً بأن قوات البيشمركة لم يكن لها أى تنسيق أو تعاون مع القوات العراقية، وكذلك فعلت رئاسة الإقليم مع مناطق أخرى، مثل سنجار. ثم جاءت تصريحات البرزانى تؤكد أن الأراضى والمناطق التى سيطر عليها الإقليم قد (تم تحريرها بالدم، وأنها لن تعود إلى السلطة المركزية). ثم قام حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى برفع العلم الكردى فوق مبانى ومركز محافظة كركوك، وتبعه ذلك هجوم سيطرت فيه قوات الحزب نفسه على المنشآت والإدارات النفطية فى المحافظة. علماً بأن معلومات تسربت تفيد بأن شخصيات نافذة فى الإقليم، وفى تركيا كانت تساعد وتسهل تهريب النفط من المناطق والآبار التى سيطرت عليها تنظيمات داعش. ومن الطبيعى أن يزداد فى مثل هذه الحالة حديث قادة الإقليم عن عدم وجود دولة اسمها العراق، وأنه، حسب تصريحاتهم، (بما أننا فشلنا نعيش كشركاء، فيجب أن نفترق كأصدقاء وكجيران متفاهمين)(١٢). وقد زاد من التباعد قرار السلطة المركزية بإيقاف حصة الإقليم من واردات النفط، على أساس أن الإقليم يصدر من نفط كركوك والمناطق الأخرى ما يعادل أو يزيد على الحصة المقررة له فى الميزانية المركزية، مضافا إلى ذلك الواردات من المنافذ الحدودية التى لا تسلم للخزينة المركزية.

خامسا- الاستفتاء وتداعياته السلبية:

هناك إشارات تفيد بأن فكرة الاستفتاء جاءت نتيجة لنصيحة خارجية (إسرائيلية). وما يدعم هذا الرأى التصريحات الإسرائيلية الرسمية التى أعلنت صراحة دعمها لاستقلال كردستان العراق، وحث الدول الأوروبية والولايات المتحدة لدعم هذه الخطوة، يضاف إلى ذلك مجموعة المستشارين الذين أحاطوا بالسيد مسعود البرزانى قبل وفى أثناء الاستفتاء، والتى شجعته على المضى قدما فيه وعدم التراجع عنه، رغم كل المطالبات والمناشدات المحلية والإقليمية والدولية. وهذه المجموعة كانت بالأساس تتكون من اليهود أو المتصهينين (مثل الإسرائيلى برنارد ليفى، وزلماى خليل زاد، السفير الأمريكى الأسبق فى العراق، وبرنارد كوشنير، وزير خارجية فرنسا الأسبق، اليهودى وأحد أكثر الداعمين لإسرائيل، وبيتر غالبريث صاحب كتاب نهاية العراق، السفير السابق، وعراب اتفاقات النفط التى وقعها الإقليم مع الشركات الأجنبية، وجنى الملايين من وراء هذا العمل، وحوكم بسبب ذلك، وحكم عليه فى النرويج، والأهم من هذا تبجحه بأنه هو الذى كان وراء تثبيت كل المواد الملغومة فى الدستور، ومن هنا جاء كتابه بهذا العنوان)، مع آخرين من العرب العراقيين، مثل فخرى كريم، القيادى الشيوعى السابق، وصاحب جريدة ومؤسسة المدى الثقافية، وكاميران قرداغى، مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق جلال طالبانى، والمجاهر بضرورة (تفكيك) العراق(١٣).

لقد بدأ الحديث عن الاستفتاء يتصاعد، عندما قام الجيش العراقى وقوات الشرطة الاتحادية بإعادة تنظيم وحداتها والإعداد لتحرير المناطق التى احتلتها قوات داعش فى اكتوبر ٢٠١٥. (فى الوقت الذى أرادت فيه الولايات المتحدة تأجيل هذا العمل العسكرى إلى عام ٢٠١٧). وبعد أن تم تحرير محافظتى صلاح الدين والأنبار فى ٢٠١٦، بدأت عمليات تحرير الموصل فى أكتوبر ٢٠١٦، آخر معاقل داعش. وعلى الرغم من شراسة المعركة وحجمها التدميرى، وكثرة ضحاياها من المدنيين، ومن المقاتلين العراقيين، فقد استطاعت القوات العراقية تحرير مدينة الموصل بالكامل بعد سنة تقريبا من بدء العمليات العسكرية. وفى الوقت الذى كانت تصدر فيه تصريحات من قيادة إقليم كردستان داعمة لهذه العملية، فإن قوات البيشمركة لم تشارك بالفاعلية المطلوبة لإنجاز هذا العمل. على العكس من ذلك، فلقد صدرت تعليمات من جانب بعض قادة الإقليم للقوات المقاتلة العراقية تحذر من الاقتراب من المناطق التى سيطرت عليها البيشمركة. وبسبب عدم قيام السلطة المركزية بتطبيق المادة ١٤٠ التى تقضى بإجراء استفتاء فى (المناطق المتنازع عليها)، حسب ادعاء قادة الإقليم، فإن البيشمركة طبقت المادة، وأعادت هذه المناطق إلى الإقليم، فى الوقت الذى كانت فيه المعارك الشرسة لا تزال تدور فى الموصل وحولها. ويبدو أن ظهور الجيش بمظهر مختلف، وبروح قتالية جديدة، وقادة بدا عليهم العزم والإرادة على إعادة سمعة هذه المؤسسة، قد أخاف البرزانى وأبناءه ومستشاريه الذين تيقنوا من أن سياستهم التوسعية خارج الإقليم لن يتم السكوت عنها إلى ما لا نهاية. وبهذا الخصوص، أخبر مسعود البرزانى دبلوماسيا غربيا طلب منه تأجيل الاستفتاء قائلا: (لا أستطيع، لدى فرصة لن تأتى مرة أخرى. بغداد ضعيفة، لكنها تزداد قوة، وبعدها سيفوت الأوان)(١٤).

على الرغم من نداءات الحكومة المركزية لإلغاء فكرة الاستفتاء، فإن مسعود البرزانى أصر على إجرائه فى كل المناطق الكردية والمناطق (المتنازع عليها). علماً بأن أطرافاً كثيرة إقليمية ودولية شاركت فى الدعوة إلى إلغاء أو تأجيل الاستفتاء، مثل تركيا، وإيران، والاتحاد الأوروبى، وحتى الإدارة الأمريكية، ولو على نحو خجول. الرد الوحيد الذى جاء من البرزانى هو أنه على استعداد لتأجيل الاستفتاء إذا ما استأنفت الحكومة العراقية دفع حصة الإقليم من إيرادات النفط. ثم أصدر تصريحا آخر غريبا قال فيه إن الحكومة إذا ما وافقت على الحوار وأعطت التزامات مضمونة دوليا، فإنه سيؤجل الاستقلال لمدة سنتين، وهو ما يعنى أن مسألة الاستقلال لا رجوع عنها من جانبه(١٥).

ويبدو أن أطرافا خارجية، خاصة إسرائيل، الطرف الوحيد الذى أيد هذا الاستفتاء، حثت الدول الأوروبية والولايات المتحدة لتأييده أيضا. فقد خيل للبرزانى بأن أكثر من ٨٠ دولة ستؤيد نتيجة الاستفتاء، وأن دولا أخرى ستغير من موقفها السلبى أو المحايد، وتؤيده بعد ذلك(١٦). (وهذا ما أكده له مستشاروه من الأجانب والعراقيين). كما أن القيادات الكردية من الأحزاب الأخرى كانت مترددة فى دعم هذه الخطوة لسببين أساسيين: الأول هو عدم وجود مناخ إقليمى أو دولى مناسب يسمح بذلك، والثانى هو أن هذه الخطوة ستعزز وتجعل هيمنة البرزانى على السلطة أكبر بكثير مما هى عليه.

لقد أعلنت الحكومة العراقية أن الاستفتاء مخالف للدستور، وأنه لا يوجد فى هذه الوثيقة ما يبررها أو يبيحها، وأن قبول الأحزاب الكردية بالدستور والتصويت لصالحه بنسبة عالية فى المحافظات الكردية الثلاث يعنى أنهم قبلوا بعراق واحد فيدرالى وموحد. كما أنه لا يوجد فى الدستور ما يشير إلى حق تقرير المصير الذى تنادى به رئاسة الإقليم. من ناحيته، رد البرزانى أنه لا يوجد شىء فى الدستور، الذى خرقته الحكومة أكثر من مرة، يتعلق بعدم تطبيق المادة ١٤٠، ما ينص على أن العراق دولة واحدة. وأضاف أن الأحزاب الكردية ثبتت بصورة مقصودة تعبير وعبارة (دولة اتحادية)، لكى يلجأ لهذا التعبير فى حال قرر الأكراد الانفصال عن العراق(١٧).

من المهم أيضا التذكير أن إصرار البرزانى على الاستفتاء يأتى فى ظل الخلافات السياسية الكبيرة التى كان الإقليم يشهدها، والتى كان أساسها استمراره فى منصب الرئيس رغم انتهاء مدته القانونية، والمدد الاستثنائية وغير الدستورية، ولجوئه إلى طرد رئيس برلمان كردستان، ومنعه والوزراء الآخرين من أعضاء حزب التغيير من دخول أربيل، كما علق عمل البرلمان.

لقد فات البرزانى ومؤيدوه، أن فرصة الحصول على الاستقلال، وهو حق مشروع لكل الشعوب، تجب أولا ألا تتم بطريقة تضر بالدولة العراقية التى رضى بدستورها ومصالح الشعب العربى فيها. وثانيا أنها تبقى مسألة صعبة المنال لعدة أسباب، لعل أهمها: رفض إيران وتركيا لها، وحرص المجتمع الدولى، باستثناء إسرائيل، على عدم تفتيت المنطقة أكثر مما هى مفتتة. كما أغفل البرزانى أن المجتمع الدولى حريص على التعاون مع السلطة المركزية فى بغداد، من أجل مصالحها، أكثر من حرصها على دعم جزء منه. نعم هناك جهات عديدة تحرص أيضا على إبقاء العراق ضعيفا كى تستنزفه، من خلال دعم الحركات والتنظيمات المسلحة التى تنشط فيه، لكيلا يستعيد العراق مركزه كقوة إقليمية. وتضم هذه الجهات حتى دولا خليجية عربية، بدليل ما تسرب من معلومات عن أن دولة خليجية تبرعت بمبلغ ٢٥ مليون دولار لتغطية تكاليف الاستفتاء. كما نقل لى أحد الباحثين أنه عندما عاتب سفير هذه الدولة، قائلا إن هذا العمل يمكن أن يؤدى إلى تقسيم العراق، أجابه السفير (وما الضير فى ذلك، إن هذا الأمر إذا ما حصل سيؤدى إلى تقسيم العراق، وهذا ما نهدف له)!!، وهذا ما صرح به مسئولون آخرون(١٨). أما التصريح الخطير الآخر، فصدر عن السفير الأمريكى السابق فى العراق، زلماى خليل زاد، الذى حضر الاستفتاء وتنفيذه، فى مقال نشره فى إحدى الصحف الأمريكية واسعة الانتشار، طلب فيه من الحكومة الأمريكية أن تعدل من موقفها ولا تعارض الاستفتاء(١٩)، لأن الأحزاب الكردية العراقية، من وجهة نظره، حليف مضمون أكثر من الأحزاب الحاكمة العراقية.

فى يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، جرى الاستفتاء، ثم ظهرت النتائج التى تقول إن الغالبية العظمى من المصوتين صوتوا لصالح الانفصال. بالطبع هناك ملاحظات كثيرة على هذه النتيجة، فأولا لم يتم إجراء إحصاء سكانى لمعرفة العدد الذى يحق له التصويت، (حيث قيل إن ما يقرب من خمسة ملايين نسمة يحق لهم التصويت، وهذا يعنى وفق الحسابات المعروفة غير صحيح. ثم قيل إن ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص شاركوا فى التصويت، والرقمان لا يمكن أن يكونا صحيحين إذا ما علمنا أن عدد الأكراد فى سائر العراق يتراوح، حسب التخمينات، ما بين ستة أو سبعة ملايين نسمة، وحتى إذا كان العدد أكبر فى كل العراق، فلا يمكن أن يكون نصفهم فى سن يسمح لهم بالتصويت). كما أن النتائج أعلنت بصورة إجمالية، ولم توضح تصويت كل محافظة، حيث إن هناك شواهد تقول إن السليمانية وبعض مدنها، مثل حلبجة(٢٠)، صوتت بصورة إما ضعيفة أو سلبية، وكذلك الأمر فى محافظة كركوك، حيث قاطع الاستفتاء سكانها التركمان والعرب، وهم يمثلون ثلثى سكان المحافظة. كما أن هناك ما يشير إلى أن أعدادا كبيرة من أكراد غير عراقيين شاركوا فى التصويت، بعد أن تم تزويدهم بوثائق عراقية، خاصة فى محافظة كركوك.

سادسا- ردود أفعال الداخل والخارج:

ربما فاجأ البرزانى ومؤيديه، أكثر من أى شىء آخر، الرد الهادى وغير المتوقع الذى واجه به رئيس الوزراء حيدر العبادى قرار الاستفتاء ونتائجه. فأولا، وإذا ما استثنينا التصريح بأنه يرفض الاستفتاء وتبعاته، يحسب له أنه لم يلجأ للقوة لمنع الاستفتاء، وخاصة فى المناطق (المتنازع عليها)، وإنما ظل يردد أنه سيلجأ إلى الدستور والقانون لكى يرد على هذه الخطوة. ثم اتخذ جملة قرارات هادئة أحرجت رئاسة الإقليم، تمثلت فى إغلاق المنافذ الحدودية وأجواء الإقليم أمام الطيران، وطالب بتسليم المطارات والمنافذ الحدودية للسلطة المركزية. وكانت ردود الفعل العالمية إيجابية وسريعة، حيث أوقفت كل رحلات الطيران من وإلى أربيل والسليمانية، وأغلقت كل من إيران وتركيا من جانبها المنافذ الحدودية مع العراق عبر الإقليم. ثم اتخذ قرارا بإقالة محافظ كركوك الذى كان وراء تصعيد الموقف فى تلك المحافظة، الذى رفض التنحى، وأعلن البرزانى دعمه وتأييده وتمسكه بالمحافظ المقال، الذى كان فى السابق ينتقد تصرفاته. ثم أعلن رئيس الوزراء أنه سيرسل القوات الحكومية الاتحادية لاستعادة المناطق (المتنازع عليها)، والتى سيطرت عليها قوات البيشمركة ورفضت إخلاءها. ولم تقم أى دولة خارجية بعدم قبول

قرارات السلطة المركزية. لا، بل إن تركيا وإيران اللتين حذرتا من إجراء الاستفتاء، أعلنتا بصورة لا تقبل التأويل إنهما ترفضان نتائجه التى يمكن أن يستند إليها لإقامة دولة كردية مستقلة على حدودهما. وعندها ظهر عجز البرزانى على المضى قدما فى تطبيق نتائج الاستفتاء أو فرض شروطه، استنادا إلى نتائجه. جاءت الضربة المؤلمة الأكثر عندما دخلت القوات الاتحادية العراقية كركوك دون قتال واستعادتها من قوات البيشمركة فى ١٧ أكتوبر ٢٠١٧. بالطبع يجب التذكير هنا أن هذا الأمر تم بجهود وتدخلات إيرانية أقنعت قيادة الاتحاد الوطنى الكردستانى، التى كانت قوات البيشمركة التابعة لها تسيطر على أغلب مناطق المحافظة، بعدم التعرض للقوات الحكومية، الأمر الذى دعا البرزانى وأبناءه لاتهام الاتحاد بالخيانة. واضطر محافظ كركوك المقال إلى الهرب بعد أن فشل فى تحريض أبناء المحافظة على حمل السلاح ومقاومة القوات الحكومية (الغازية) حسب تعبيره(٢١). وكذلك كان الحال فى باقى المناطق، حتى وصلت القوات العراقية إلى حدود الإقليم المتمثلة فى المحافظات الثلاث، أربيل، والسليمانية، ودهوك. وكان هذا الانهيار مفاجأة كبيرة وغير سارة للبرزانى، حتى قيل إن أطرافا فى إدارته بذلت جهودا حثيثة فى الطلب، بل والالتماس من السلطة المركزية بعدم اقتحام المحافظات الكردية الثلاث، وخاصة أربيل، وأن (لا تفشل تجربتهم الفيدرالية)، على حد تعبير الملتمسين(٢٢). ولم يظهر ما يدل على أن الحكومة المركزية كانت لديها النية فى فعل ذلك. ثم خرجت مظاهرات، وخاصة فى السليمانية، تطالب الحكومة بدفع رواتبهم المتأخرة التى فشلت حكومة الإقليم فى دفعها، على الرغم من أن الواردات من تصدير النفط من الحقول التى سيطر عليها الإقليم كانت كافية لتغطية رواتب موظفى الإقليم. وهنا جاء دور رئيس الوزراء العبادى ليفشل فى اغتنام هذه الفرصة الذهبية لكسب هذه الشريحة الواسعة فى الإقليم عن طريق دفع رواتبهم المتأخرة، أو على الأقل دفع رواتب موظفى محافظة السليمانية التى أظهرت معارضة واضحة لقرار البرزانى لإجراء الاستفتاء، وبأسرع وقت. وتذرع بوجود عدد كبير من الموظفين (الفضائيين)، أى الموظفين المسجلين كموظفين ولا وجود لهم على أرض الواقع. وعلى الرغم من صحة هذا الادعاء ووجود هذه الظاهرة، التى هى بالمناسبة ظاهرة انتشرت فى كل مفاصل الدولة العراقية وإداراتها منذ ٢٠٠٣، فإنه كان يجب عليه أن يتغاضى عنها فى تلك الفترة حتى يظهر لأبناء الإقليم بأنه يشعر بمعاناتهم.

من ناحية أخرى، فإن العبادى ظل يصر على أن تعلن رئاسة الإقليم إلغاء نتائج الاستفتاء، فى الوقت الذى كان يمكنه أن يطالب قيادات الإقليم، التى بدأت بإصدار رجاءات متتالية لفتح باب الحوار، بالإعلان بصورة رسمية وموثقة عن أن الإقليم هو جزء من دولة العراق الواحدة، وأن نية الانفصال غير موجودة، وهو الأمر الذى صرح به أغلب قيادات الإقليم بصورة شخصية، باستثناء البرزانى وأبنائه.

كنتيجة لفشل مغامرة الاستفتاء، قام مسعود البرزانى بالاستقالة من رئاسة الإقليم، وحوَّل صلاحياته إلى نائب عينه هو، كوسرت رسول، وهو قرار غير قانونى، وغير دستورى آخر شأنه شأن تمسكه برئاسة الإقليم، على الرغم من انتهاء مدته والمدد الاستثنائية التى منحها لنفسه. لقد احتفظ مسعود البرزانى برئاسة الحزب وقيادة قوات البيشمركة، الأمر الذى يدلل على أنه انحنى للعاصفة، ولكنه لا يزال يخطط للعودة عندما تحين الفرصة. ويؤيد ذلك تصريحاته وتصريحات مساعديه المتكررة بأن الإقليم سيعيد السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها. أو كما عبر أحدهم أن (البيشمركة سينتزعون كركوك والمناطق الأخرى التى خسروها من يد الأعداء) فى أقرب فرصة(٢٣).

هكذا، ومرة أخرى، يظهر أن السيد البرزانى يحاول أن يلعب بعامل الوقت على أمل أن تسنح له فرصة مناسبة أخرى، اعتمادا على ظروف داخلية، أو إقليمية، أو دولية. فهو ليس فقط لم يتعظ مما جرى، وإنما غاب عنه أنه مهما تكن الظروف، فإن لا إيران ولا تركيا، وهما الدولتان الأكثر تأثيرا فى المنطقة، يمكنهما أن يقبلا بدولة كردية على حدودهما، وكذلك الأمر مع سوريا، رغم ما تمر به من ظروف صعبة. كما أن دول العالم بصورة عامة تفضل التعامل مع دولة العراق، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التى يمتلكها هذا البلد الغنى، والذى يسبح على بحر من النفط، ويمتلك ثروات هائلة، عن التعامل مع جزء صغير منه محصور جغرافيا ومحاط بأطراف رافضة لقيام دولة صغيرة فيه. وهذه المشكلة موجودة، ليس فقط لدى البرزانى وأبنائه، وإنما تشمل أغلب القيادات الكردية، بل وكانت السبب فى فشل حركة والده الملا مصطفى، فى عام ١٩٧٥، الذى لم يستطع أن يتصور فى أية لحظة من اللحظات بأن شاه إيران سيتخلى عنه ويتفق مع الحكومة العراقية، ولا أن الولايات المتحدة أو إسرائيل لن يستطيعا فعل أى شىء لإنقاذه إذا ما حدث ذلك. كما أن الاتحاد السوفيتى، الذى وقع معاهدة صداقة مع العراق فى عام ١٩٧٢، أحرص ما يكون على التمسك بهذه المعاهدة والاستفادة مما تجلبه من مكاسب ومشاريع ونفوذ فى المنطقة، من الدفاع عنه وعن حركته. كما غاب عن ذهن مسعود البرزانى أيضا أنه يتحرك فى دولة (العراق المحتلة) من الولايات المتحدة، وفيها حكومة تأتمر بأمرها، وإن الوضع اختلف عما كان عليه الحال أيام حكم الرئيس الراحل صدام حسين، الذى كانت الولايات المتحدة تفعل كل شىء من أجل إضعافه أو الإطاحة به، وأن مساعداتها ودعمها له آنذاك، كان لهذا الغرض، وليس دفاعا عن الشعب الكردى فى العراق، أو حبا فيه، أو إيمانا بأهدافه القومية. والشىء نفسه يمكن أن يقال عن إيران وموقفها بعد الاحتلال.

سابعا- مستقبل الأزمة:

مما سبق يمكن طرح سؤال يشغل الكثيرين، هو: ماذا عن المستقبل؟ ربما تكون مسألة استشراف المستقبل قضية عسيرة، لاسيما فيما يخص المسألة الكردية، وفى ظل الوضع الداخلى، والإقليمى، والدولى المتأرجح، والأكثر من ذلك، فى ظل استمرار تفكير، أو إيمان القيادات الكردية والعراقية الرسمية بأنه فى لحظة من اللحظات يمكن أن يحدث ما ليس فى الحسبان، ويستطيع أى طرف أن يستغل الظروف، وأن يبدو بمظهر

المنتصر، وهذا ما حدث عبر التاريخ القريب. فالملا مصطفى، الذى عاش إحدى عشرة سنة لاجئا فى الاتحاد السوفيتى، استطاع أن يستفيد من عفو النظام الجمهورى ورئيس الوزراء آنذاك، عبد الكريم قاسم، عنه لكى يعود ويستغل عداء شاه إيران للنظام الجمهورى. والأكثر من ذلك، عداء بريطانيا لهذا النظام، خاصة بعد انتهاء نفوذها فى العراق، ولم يكتف بذلك، بل أصدر قانون رقم ٨٠ الذى جرد شركات النفط العالمية، خاصة البريطانية، من ٩٠٪ من أراضى العراق غير المستثمرة، والتى كان للشركات النفطية الحق فى التنقيب فيها أينما شاءت. ثم زاد على ذلك بأن طالب بالكويت بمجرد أن خرجت القوات البريطانية منها، وكاد أن يدخلها عام ١٩٦١.

فى كل هذه الظروف، والانتكاسات والانتصارات الآنية والمرحلية، لم يفكر الطرفان، الحكومات المتعاقبة والأحزاب والقيادات الكردية، فى أن الحل الوحيد الذى يمكن أن يكون دائما، وناجعا، والذى يمكن أن يرضى جميع الأطراف، يكمن فى التفاهم فيما بينهم، وأن أى تنازل للعراق الواحد الديمقراطى المستقر والقوى هو أفضل مئات، بل آلاف المرات من التنازل للأطراف الخارجية التى تهدف إلى تحقيق أهدافها ومصالحها فقط. وأن استغلال ضعف طرف لتحقيق مكاسب غير واقعية لا يمكن أن يمثل حلا رشيدا ودائما للمشكلات بين الطرفين.

لقد أثبت العراقيون العرب بصورة عامة، والأحزاب والحركات والشخصيات الوطنية بصورة خاصة، بأنهم ليسوا ضد تمتع الأكراد بحقوقهم القومية والثقافية والسياسية، وكانت هذه الأطراف جميعا، حتى الناس البسطاء يتألمون عندما يجدون أن الأحزاب الكردية مستعدة للتعاون مع أطراف خارجية، وضد البلد الذى ينتمون إليه، أو أن تكون للأحزاب الكردية وقياداتها علاقة قوية مع إسرائيل، الطرف الذى اغتصب أرضا عربية وإسلامية مقدسة، والذى يقتل يوميا أبناء شعب فلسطين، ويصادر أراضيهم، وهم الذين يفتخرون بانتمائهم إلى القائد الإسلامى الكردى صلاح الدين الأيوبى الذى أصر على هزيمة الصليبيين، أو أن يكون الاحتفال بالاستفتاء، أو بأى مناسبة أخرى، برفع الأعلام الإسرائيلية فى مدن كردستان العراق، أو أن يتم استضافة أشخاص إسرائيليين لكى يشاركوا فى هذه الاحتفالات. كما أن لدى العراقيين الأكراد شعورا مشابها تقريبا، فنسبة غير قليلة منهم تقول إن الغالبية العظمى من الأكراد كانت مخلصة للعراق ومتفانية من أجله، لا بل كانت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية العراقية والأحزاب الجماهيرية، إلا أنها كانت تهمش وتضطهد دون وجه حق. أو أنها فى كثير من الأحيان أخذت بدون إنصاف بجريرة قياداتها التى كانت فى الغالب تلهث خلف مصالحها الخاصة والعائلية. وحاولت وتحاول القيادات السياسية والحكومات من الطرفين تعميق هذا الشعور لدى الشعبين، عن قصد ووعى أو بدونه.

وفى ظل هذا التصعيد، الذى غالبا ما يكون مدفوعا من الخارج، غاب التفكير بحقيقة أن الشعبين العربى والكردى فى العراق عاشا معا لعقود بل قرون، واختلطت دماؤهما وأنسابهما ودموعهما ومآسيهما وأفراحهما، وأن ما يجمعهما من تاريخ مشترك هو أكثر بكثير مما يفرقهما، وأن كل ما عليهما فعله هو العمل معا من أجل بناء عراق ديمقراطى آمن ومستقر، ويحكمه القانون الذى لا يميز بين المواطنين على أساس العرق، أو الدين، أو اللغة. فلو كان هناك عراق ديمقراطى آمن مزدهر لما استطاع الإرهاب والمنظمات الإرهابية والميليشيات المنفلتة أن تنهش فيه، ولم تكن هناك فرصة لتركيا وإيران وحتى إسرائيل من التغلغل فيه واختراقه بالقوات العسكرية أو بالنفوذ، أو أن تذهب ثرواته الهائلة عن طريق الفساد لكى يصبح نموذجا شاذا بين دول العالم، نموذج الدولة الغنية جدا وذات الثروات الهائلة التى يعيش نحو نصف أبنائها تحت خط الفقر، وخمس سكانها يعيش فى مخيمات اللجوء هربا من الإرهاب، ويعيش فيه أكبر عدد من الأيتام والأرامل، وأكثر من أربعة ملايين من مواطنيه يعيشون فى الغربة مكرهين، وأن تكون نسبة الأمية فيه أكثر من أربعين بالمائة، بعد محو الأمية قبل أكثر من ثلاثة عقود، وأن يصنف من بين الدول الأكثر فسادا والأكثر فشلا. وبالطبع، فإن وزر كل هذا يقع على الحكومات العراقية المتتالية، وعلى القيادات الكردية المتتابعة.

ربما تكون الخطوة المطلوبة الأولى والأهم تتمثل فى بناء الثقة المتبادلة، ثم فى محاسبة الفاسدين من كل الأطراف، وكتابة دستور جديد، بأيدى عراقية خالصة، يضمن مصالح وحقوق الجميع بدون تمييز، وإقامة دولة قانون حقيقية يكون القضاء النزيه فيها هو الفيصل. وبالتأكيد فإن العراقيين سيلتفون حول كل قيادة تقوم بوضع حيتان الفساد، عربا كانوا، أو أكرادا، أو من أى مكون آخر، خلف القضبان، ويتم استعادة ما سرقوه من المال العام.

ولكن، وبكل صراحة، فإن ما تطلق على نفسها (النخب السياسية الحاكمة) عربية كانت أو كردية، واعتمادا على ما قامت به منذ بداية الاحتلال، لا يمكن أن يعول عليها فى إصلاح ما أفسدته هى بنفسها، أو ما أفسده الاحتلال الأمريكى، والنفوذ الإقليمى، الإيرانى، والتركى، والإسرائيلى، والخليجى فى العراق.

من هذا المنطلق، وفى ظل عجز القيادات السياسية من الطرفين فى بناء هذه الثقة المتبادلة، فإن أطرافا أخرى، مثل المنظمات الشعبية والمهنية، ومثل الجمعيات العلمية والإنسانية والاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية يمكن أن تقوم بذلك. فمثلا تستطيع النقابات المختلفة، العربية والكردية العراقية، أن تبدأ حوارات ولقاءات دورية ومستمرة، مع تشكيل لجان تنسيق مشترك فيما بينها تلتقى باستمرار. كما أن الجامعات ومنتسبيها، طلابا كانوا أو أساتذة، يمكن، بل من الضرورى أن يقوموا بدور مشابه عن طريق الفعاليات والحوارات والمؤتمرات المشتركة، والتى تخصص لمناقشة المشكلات والأزمات التى يعانيها كل العراقيين. وحتى الفنون كالمسرح والسينما والتليفزيون يجب أن يلعبوا دورا عن طريق تكثيف البرامج التى تظهر العلاقات المشتركة، وأن يتم حرمان الأشخاص والجهات التى تحاول بث السموم من كل الأطراف، من الحصول على منابر إعلامية مجانية يزرعون من خلالها الفتنة والفرقة بين أبناء

الشعب الواحد، بل ويجب محاسبتهم قانونيا إذا ما فعلوا ذلك. كما يمكن استثمار العشائر العربية والكردية فى العراق وتشجيعها على أن تستعيد تاريخ نضالهما المشترك وتبنى عليه. إن إعادة الوحدة والتواؤم بين شرائح ومكونات الشعب، هو أفضل سبيل لبناء الثقة والإخوة بين الشعبين، المسألة التى افتقدت بسبب النزاعات السياسية ودور السياسيين السلبى.

كل الدلائل الحالية تشير إلى أن الأحزاب الكردية، وخاصة الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى، لا تزال لم تصل إلى الاقتناع بالوصول إلى حل دائم ضمن الدولة العراقية الواحدة، ومن أسباب هذا التفكير المكاسب المادية والسياسية التى حصلت عليها العوائل التى تقود هذه الأحزاب. كما أن هذه العوائل ستظل تتحين الفرص لاستعادة النفوذ والهيمنة التى تمتعت بهما خلال العقود التى عاشت فيها المنطقة فى حالة استثنائية. هناك إشارات على ظهور أحزاب سياسية جديدة تعارض الأحزاب القديمة وهيمنتها، (مثل حزب تحالف العدالة والديمقراطية برئاسة برهم صالح، وحزب أو حركة الجيل الجديد برئاسة الإعلامى الشاب شسوار عبد الواحد، وحتى حزب التغيير الأقدم عمرا منهما). إلا أن الوقت لا يزال مبكرا للقول إنها تستطيع أن تحرك الشارع. علماً بأن نتائج لانتخابات الأخيرة (مايو ٢٠١٨) أثبتت تمكن الحزبين التقليديين، الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى، من الفوز بأغلب المقاعد المخصصة للأكراد، ولم تترك للأحزاب الأخرى غير نسبة قليلة جدا. (سجلت الأحزاب الجديدة اعتراضات جدية ادعت فيها أن الحزبين الكبيرين لجآ إلى التزوير لحصد هذه النتائج. وأيد هذه الاعتراضات عضو واحد على الأقل من المفوضية العليا المشرفة على الانتخابات). يضاف إلى ذلك أنه من المبكر الحكم على أداء هذه الأحزاب الجديدة لأن برامجها غير واضحة، ولم يصدر عنها ما يدلل على أنها مع البقاء فى عراق واحد موحد، أو إنها لن تلجأ لإثارة النعرات القومية الانفصالية من أجل كسب البسطاء. علماً بأن فوز هذه الأحزاب بمقاعد برلمانية فى الانتخابات لا يعنى قدرتها على إحداث تغييرات فى النهج السياسى، لأن الأجهزة الأمنية، وقوات البيشمركة كلها مسيطر عليها وتدار من قبل الحزبين الرئيسين بصورة كاملة. والدليل الأوضح على ذلك، أنه رغم نجاح حزب التغيير فى الانتخابات السابقة، الذى فرض على قيادة الإقليم انتخاب أحد أعضائه رئيسا لبرلمان كردستان، مع وزراء آخرين منه فى حكومة الإقليم، فإن ذلك لم يمنع رئاسة الإقليم من طرد رئيس البرلمان، وهؤلاء الوزراء، ومنعهم من دخول أربيل، والقيام بمهامهم منذ اعتراضهم على تمديد البرزانى لرئاسته وحتى اليوم.

من ناحية أخرى، فإن أغلب الحكومات العراقية المتعاقبة لم تفكر فى الوسائل التى يمكن من خلالها التحدث مع الشعب الكردى مباشرة وليس من خلال الأحزاب الكردية، أو من خلال إشعار الجماهير الكردية بأن مصالحها هى موضع اهتمام من قبل الدولة. وازداد الحال سوءا بعد عام ٢٠٠٣، عندما اعتمدت السياسة الطائفية المقيتة، والمحاصصة من قبل الأحزاب التى أتت من الخارج. كما لم يتم تعميم وتعميق تعليم وتدريس اللغة الكردية فى أنحاء العراق بصورة جدية، كى تزال هذه العقبة التى تقف عائقا أمام التواصل المباشر بين الشعبين. وارتكبت القيادات الكردية بعد عام ١٩٩١ خطأً مشابها عندما ألغت تدريس اللغة العربية فى مدارس ومعاهد كردستان العراق، مما أدى إلى خلق جيل عربى وكردى محرومين من لغة أو لغات مشتركة فيما بين أبنائه.

وربما تكون الخطوة الإيجابية الوحيدة من السياسات الطائفية وحملات التصفيات التى مرت بها المناطق العراقية هى لجوء إعداد كبيرة من عرب العراق إلى المحافظات الكردية والاستقرار والعمل هناك لفترة تناهز العقد من الزمن، واختلطت بالمجتمع الكردى، وتعلم أبناؤها فى المدارس الكردية، مما خلق جيلا يمكنه أن يكون جسرا أو قاعدة للتواصل والتفاهم بين الشعبين، وهذا ما يجب استثماره والبناء عليه. بالمناسبة، فإن الشيء نفسه حدث فى الماضى عندما كانت الحكومات السابقة تهجّر الأكراد المعارضين والمشاركين فى الحركات التى تقهر عسكريا، إلى المدن الجنوبية العراقية، مما خلق جيلا من العوائل الكردية المهجرة التى ترتبط بعلاقات قوية ومتينة مع العوائل العربية المحلية فى المناطق الجنوبية.

مما سبق، ومن منطلق عدم وجود قوة سياسية عراقية مدنية، شعبية كانت أو حزبية، قادرة على إحداث هذا التغيير، فإن الأمل فى الإصلاح السياسى يبقى معلقا وضعيفا، إن لم يكن معدوما، فى المستقبل المنظور. ربما تكون هذه نظرة تشاؤمية، ولكنها واقعية وغير خيالية، وهى تمثل ما توقعه كاتب هذه السطور منذ الأيام الأولى للاحتلال.

وأخيرا، فإن الظروف التى يعيشها العراق تشبه بصورة من الصور حالة الدول التى تفشى فيها الفساد والاستهتار بمشاعر ومصالح وحقوق الناس بعد فترة الاستعمار المباشر وفى أثنائها، وأن هذا الوضع هو الذى شجع الثورات الشعبية والأحزاب الجماهيرية السرية إلى أن تهب فى ثورات شعبية كبيرة. وفى الدول التى لم تظهر فيها مثل هذه الحركات تولت الجيوش، وخاصة فى العالم الثالث، ومنها العربية، لكى تأخذ زمام المبادرة لإصلاح الوضع الفاسد. فهل سيعيد التاريخ نفسه؟ وإذا ما حدث ذلك، هل سيكون التغيير وطنيا أم سنعود إلى دوامة الانقلابات العسكرية الدموية مرة أخرى، أم أن تغييرا من هذا النوع قد يقود إلى انتخابات نزيهة وبداية لحكم ديمقراطى؟ مثل بعض التجارب التى حدثت فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، بل وحتى أوروبية (اليونان والبرتغال). هناك من يقول إن الطريقة التى بنى بها الجيش العراقى الجديد لا تؤهله لفعل ذلك، وأن الولايات المتحدة وإيران لا تريدان سوى عراق بهذا الضعف والتمزق، وبالتالى فإن كل محاولة يمكن أن يفهم منها بأنها بداية لإعادة بناء العراق سوف تقاوم من قبل هذه الأطراف. ولكن الرد على من يقول بذلك هو الفترات والأوقات التى قامت فيها الثورات ضد الهيمنة الاستعمارية، والتى كانت محفوفة بمخاطر وتهديدات أكبر بكثير، ولكن إصرار من قام بها والتفاف الجماهير حولها كان من أهم عوامل نجاحها(٢٤).

الهوامش :

١- انظر رسالة المرحوم عبد المحسن السعدون، رئيس الوزراء، الذى أوفده المرحوم الملك فيصل الأول فى مايو ١٩٢٥، لاستطلاع رأى أهالى السليمانية الذين كان المندوب السامى يدعى بأنهم يرفضون أن يكونوا جزءا من العراق الجديد. وفى تقريره للملك يقول إن كل وجهاء وتجار وأعيان السليمانية كانوا تواقين لكى يكونوا جزءا من دولة العراق، وأن يحلفوا يمين الولاء للملك. وأنه اتفق معهم على توقيع مضبطة بهذا المفهوم فى اليوم التالى. إلا أنه عندما التقاهم فى اليوم التالى أخبروه بأنهم بما أنهم غير قادرين على التمييز بين ما ينفعهم وما يضرهم فإنهم يوكلون أمرهم إلى الضباط السياسيين البريطانيين ليتخذوا لهم القرار الصحيح. انظر:

- Saad N Jawad, Iraq and the Kurdish Question: 1958-1970, Ithaca, London, 1981, p.30.

أو الترجمة العربية للكتاب نفسه الصادر عن دار اللام، لندن، ١٩٩٠. بالطبع بعد أن وقعت بريطانيا اتفاقية مع العراق كان البرلمان العراقى يرفضها، تخلت عن الأكراد، بل وأرسلت الجيش البريطانى لقمع انتفاضاتهم، واستمر هذا التصرف حتى نهاية الأربعينيات.نفس المصدر السابق، الفصل الأول.

٢- ربما تكون الفترة الوحيدة هى تلك التى حدثت بعد ١٧ يوليو ١٩٦٨، عندما أقدمت الحكومة آنذاك على اتخاذ قرارات تمثل مطامح قومية كردية قبل توقيع اتفاق مع قيادة الملا مصطفى، والتى أحرجت الأخيرة كثيرا.

٣- صدام حسين، أحاديث فى القضايا الراهنة، منشورات دار الثورة، بغداد، ١٩٧٤.

٤- حديث مع القيادى الكردى المرحوم الدكتور عبدالستار طاهر شريف فى بغداد، أبريل١٩٨٠. والمرحوم حبيب محمد كريم، سكرتير عام الحزب الديمقراطى الكردستانى قبل ١٩٧٥، فى بغداد يوليو ١٩٨٢.

٥- حول الدعم الإسرائيلى للملا مصطفى ولحزبه الديمقراطى الكردستانى ومقاتليه من البيشمركة، انظر تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق مناحم بيجين الذى أعلنه فى خطاب مبثوث على الهواء فى سبتمبر ١٩٨٠، ونشرته صحيفتا معاريف ويديعوت أحرونوت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠. وانظر أيضا: شلومو نكديمون، الموساد فى العراق ودول الجوار، ترجمة بدر عقيلى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٧.

٦- حديث مع السيد حامد حمادى مدير مكتب الرئيس العراقى السابق صدام حسين، ووزير الثقافة والإعلام بعد حر ب ١٩٩١، والعضو المشارك فى المفاوضات فى تشرين الأول ١٩٩١.

7- Paul Bremer, My Year in Iraq. Simon and Schuster,New York, 2006.

8- Saad N Jawad, The Iraqi Constitution: Structral Flaws and Political Implications, MEC, LSE, available online, http://eprints.lse.ac.uk/1/54927/ SaadJawad_Iraqi_Constitution_LSE_Middle_East_Centre_WP01_Nov.2013pdf

9- http://www.asiannewslb.com/?page=article&id=27580

http://www.masalah.com/ar/News/86546

١٠- انظر سعد ناجى جواد، رسالة مفتوحة إلى رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البرزانى من مواطن عراقى بسيط، رأى اليوم، ١٧ أغسطس ٢٠١٧.

11- http://elaph.com/Web/News/12/2014/.967073html

١٢- سعد ناجى جواد، مصدر سبق ذكره.

١٣- بالمناسبة لم تكن فكرة التلويح بالاستقلال والتهديد به عن طريق الادعاء بأن الجماهير هى التى تطلب ذلك، فلقد سبق للسيد الطالبانى أن أعد عريضة أو مضبطة موقعة من أكثر مليون شخص يطالبون بالاستقلال، لكنه تناساها بعد أن انتخب رئيس للجمهورية.

14- https://www.google.co.uk/amp/amp.dw.com/ar/

15- http://www.alsumaria.tv/mobile/news/112991/

16- https://www.google.co.uk/amp/www.aljazeera.net/amp/knowledgegate/opinions/ 24/8/2017/-

لماذا يصر البرزانى على الاستفتاء؟ مركز دراسات الجزيرة.

١٧- حديث لكل وكالات الإعلام فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧.

18- http://m.thebaghdadpost.com/ar/Story/44166

19- http://www.google.co.uk/amps/s/www.washingtonpost.com/amphtml/nea/global- (The Kurds have voted. Here's what Washington should do next), The Washington Post, 25 September 2017.

٢٠- اعتبرت حلبجة المنكوبة بالأسلحة الكيماوية، والتى استخدمت كثيرا، و من قبل حزب البرزانى خاصة، فى الدعاية للمطالبة بالاستقلال أكبر مفاجأة غير سارة للاستفتاء، بعد أن كانت نسبة المشاركين من أبنائها أقل نسبة مشاركين، ٥٨٪، وعدد غير قليل منهم صوت بلا. العربى الجديد، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧:

https://www.google.co.uk/amp/s/www.alaraby.co.uk/amp//politics/29/9/2017/

٢١- محافظ كركوك السابق، نجم الدين كريم، يحمل الجنسية الأمريكية ورئيس جمعية الصداقة الإسرائيلية الكردية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢- حسب ما صرح به أحد قادة اللجان فى البرلمان العراقى على شاشة الفضائية العراقية (الشرقية)، انظر أيضا:

https://www.google.co.uk/amp/s/www.radiosawa.com/amp/.397610htm

٢٣- حسب تصريح قائد فى البيشمركة كمال كركوكلى.

http://www.google.co.uk/amp/s/www.alhurta.com/amp/.397663html

24- Saad N Jawad, Iraq from occupation to the risk of disintegration, Contemporary Arab Affairs, Vol. 9, 2016, Issue 1.

■ ■ ■